

نقد وتحقيق في كتاب (المدرسة الشيعية في مسار التكامل)^١

أ. حسن طارمي راد

خلاصة: أُلّف كتاب (المدرسة الشيعية في مسار التكامل) من قبل الدكتور حسين المدرسي الطباطبائي بناءً على غايتين:

١- التعريف بتاريخ مذهب التشيع بعنوانه تياراً عقائدياً في الاسلام؛ مخاطباً به القراء الغربيين وغير المسلمين.

٢- معرفة مسار تشكّل وتكامل المدرسة الشيعية في القرون الثلاثة الأولى للإسلام.

والفصل الأول من الكتاب حمل عنوان (الحقوق والمسؤوليات) وهو شامل لنظرة سريعة على تاريخ التشيع إلى مطلع مرحلة الغيبة الصغرى.. وفيه توجّه النقد إلى القسم الأعظم. أما الروايات التي جرى الاستناد إليها في هذا الكتاب، فقد أولت اهتماماً بمواضيع الإمامة وغيبة الإمام المهدي عليه السلام وغير ذلك.. وهي مستقاة - عموماً - من المصادر الحديثية، مثل: (المحاسن) لأحمد بن محمد بن خالد البرقي، و(الكافي) للشيخ الكليني، و(الغيبة) لمحمد بن إبراهيم النعماني، و(إختيار معرفة الرجال) للطوسي.. وفي هذه الدراسة ستولى تحقيقاً ودراسة..

المصطلحات: [كتاب] المدرسة الشيعية في مسار التكامل - نقد وتحقيق / التشيع / الشيعة / الإمامة / خصائص الإمامة / الإمامة والنص / الكافي (الكتاب) / الاعتبار / خلافة النبي صلى الله عليه وآله / الخلافة / غيبة إمام العصر عليه السلام / المدرسي الطباطبائي، السيد حسين.

١. إيمان نوربخش.

كلام في البدء:

المجالس العلمية لغرض المشاورة وتبادل الأفكار من جملة الخطوات التي اتخذت في مكتب المجلة وبحضور ومشاركة جمع في المحققين.. وأحد أهداف ذلك: كان التحقيق ونقد آراء المفكرين المعاصرين.. وكان النقد والتحقيق في كتاب (المدرسة الشيعية في مسار التكامل) تأليف الدكتور السيد حسين المدرسي الطباطبائي موضوع إحدى تكلم المجالس لتبادل الأفكار، وقد حظي بترحيب الكثيرين.

وفي هذا المجلس والاجتماع تمت الاستفادة في الاستفادة من الاستاذ المحقق سماحة حجة الإسلام والمسلمين حسن طارمی راد الذي عمد إلى تقييم متن ومحتوى هذا الكتاب ضمن نظرة عامة كلية.

فتقرر إعداد تقرير عن عموم البحث والتشاور بهذا الصدد.. ولا ريب أن إبداء الرأي إزاء سلسلة المطالب الواردة موكول إلى نشرها بأكملها..

وقبل الخوض في الموضوع وطبيعة المباحث، يلزم عرض تعريف مختصر بالدكتور السيد المدرسي الطباطبائي - صاحب الكتاب - فهو ولد في سنة (١٣٢١ ش) وقد سافر إلى أوروبا في سنة (١٣٥٥) لمواصلة الدراسة. وفي سنة (١٣٦١) نال الدكتوراه في جامعة أكسفورد.. منذ ذلك الحين انهمك في التدريس في جامعة برينستون.. وكانت له مشاركات علمية مع جامعه كولومبيا وجامعة أكسفورد وهارفارد بعنوان أستاذ جامعي. وقد ألّف الأسناذ المدرسي الطباطبائي في العقود الثلاثة الأخيرة كتباً في التاريخ والتشيع والحقوق الإسلامية باللغة الانجليزية.

ومن أشهر كتبه (الأرض في الفقه الإسلامي) وقد ألّف جملة دراسات باللغة الانجليزية والعربية، وفي سنة (١٩٧٤ م) طبع له كتاب (المدرسة الشيعية في مسار التكامل) باللغة الانجليزية.

تمهيد:

ألّف هذا الكتاب بقلم السيد حسين المدرسي الطباطبائي لغاية التعريف بتاريخ الفكر



والعقيدة في (مذهب) التشيع باعتباره تياراً عقائدياً في الإسلام ليخاطب به الغربيون وغير المسلمين عموماً..

ومع أن هذا الكتاب تضمّن جملة من النقاط الإيجابية العديدة، إلا أنه قوبل -أيضاً- بردود أفعال سلبية في المجتمع (المسلم).

ونبدأ من عنوان الكتاب.. ونسعى إلى استيعاب المراد منه. إذ المقصود من (المذهب) هنا: العقيدة والفكر الشيعي.

وهدف هذا الكتاب؛ وبالنظر إلى مقدمة الكاتب هو الإشارة إلى مسار تشكل وتكامل مدرسة التشيع في القرون الثلاثة الأولى الإسلامية؛ وكيف كان.

بعبارة أخرى، إيضاح تاريخ الفكر وطريقة تفكير الشيعة إزاء مفهوم الإمامة ثم تطوره - مفهوم الإمامة - خلال القرون الثلاثة الأولى إلى الشكل الذي نعرفه في العصر الراهن.

ففي كلّ كيان وتيار ومدرسة - وبمرور العصور والتاريخ - ثمّ تحولات وتغييرات تحصل. فمثلاً؛ قد حصلت تغييرات في المدارس الفقهية والكلامية عبر التاريخ.. ولكن السؤال هو: ماهي طبيعة هذا التكامل والتغيير الحاصل في الدين - المدرسة - الإلهية؛ وكيف حصلت؟

يمكن أن يكون هذا التغيير قد حصل من جهتين:

أ- من جهة من عرض ونشر هذه المدرسة.

ب- من جهة المتلقي.

كما يمكن تصوّر الناشر لها في مقامين:

* مقام التكوين، ومقام البيان.

ولاريب في أنّ ثمّ تفاوتاً؛ بل وتناقضاً بين القول بإلهية هذه المدرسة وبين القول بحصول التكامل فيها.. وذلك أنها نازلة ومقرّرة من الله تعالى؛ الذي هو الكمال بعينه.

أما من جهة المتلقي لهذه العقيدة والمدرسة والدين والتيار، فيمكن تصوّر ذلك

في حالتين:

إما من جهة المعطيات الحاصلة بالتدريج من جانب الناشر لمبادئ هذه المدرسة، وإما ثم عوامل خارجية كانت تمنع دون إيصالها ووصولها إلى المتلقي.

فمثلاً؛ قد تكامل الدين الإسلامي في مدة (٢٣) سنة، وقد تدّرجت أحكامه ووصلت إلى المتلقين في هذه الفترة. فالعامل التدريجي يمكن أن يكون ذا تأثير كبير في الفهم التدريجي من قبل المخاطبين واستيعابهم الغايات والأبعاد.. وفي الطبيعي أنّ فهمنا للغايات والمقاصد الدينية الصادرة عن صاحب هذا الدين يمكن أن يستغرق الزمان كلّ..

وتارة يمكن أن يعرض صاحب الدين مطالب محدّدة، إلا أنّ وجود عوامل خارجية تحول دون وصولها كما هي..

فنقول: إنّ إحدى نقاط الضعف الأساسية في هذا الكتاب؛ الغفلة عن هذه العوامل الخارجية، والتغافل عنها وتجاهلها..

وفي زاوية أخرى، فإن السؤال الجاد هو: هل إنّ تحقيقات المؤلف بهذا الصدد متوجّهة إلى القادم بهذه العقيدة والمدرسة، إم إلى الملقّي والمخاطب؟ وما هي العوامل التي فرضت تكامل المدرسة والعقيدة طيلة ثلاثة قرون؟ وهل أنّ أسلوب وطريقة الأئمة هوما فرض هذا التكامل التدريجي؟ وذلك لدى البحث في الظروف الصعبة التي كانوا عليها يعيشونها ويتعرضون لها؟ وكيف كانوا يتعاملون مع تلك الظروف لدى بيان المطالب، أو لدى عدم بيانها، أو لدى كيفية بيانها؟!

إن أحد أوجه الانتقاد الأساسية لهذا الكتاب؛ عدم التصوير التام للوضع السياسي والظروف التاريخية والاجتماعية الحاكمة بين الأئمة عليهم السلام وبين أصحابهم وتلامذتهم ومن يراجعونهم في مسألة من المسائل..

وكمثال على ذلك، إنّ تشكّل المذهب الفقهي والكلامي الخارجي الخاصّ بالتشيع يتفاوت بشكل كبير ومدرسة أهل السنّة - مع أنّ المنظومة الاعتقادية والفقهية الخاصّة

بهم كانت متسقة تمام الاتساق والسلطات الحاكمة. ففقيه مثل مالك بن أنس لدى بيان الأحكام والاعتقادات؛ لم يكن يضطر إلى مراعاة جانب التقية، لأن السلطة الحاكمة هي من كانت نصبته مفتياً فقيهاً.. في حين أن مولانا الإمام الصادق عليه السلام كان ملازماً للتقية في كثير من الأحوال والمسائل.. وكذا كان علماء الشيعة الكبار - وبالأستناد إلى الشواهد والقرائن - قد صرحوا بأنه ورغم جهود تلامذة الأئمة عليهم السلام، فإن كثيراً من المطالب التي أدلى بها الأئمة عليهم السلام لم تصل إلى أيدينا.. مضافاً إلى أن بعض مطالب المعصومين عليهم السلام بداعي المصاعب والعوائق الواقعية، لم تبين تفاصيلها من قبلهم عليهم السلام.

ولدى هذه الأقوال، ولدى القراءة التفصيلية للكتاب، نقصد كشف مدى نجاح المؤلف في تحقيق أهدافه.. ومدى تناسب مطالب الكتاب واستنتاجاته مع الشواهد والمستندات التاريخية. ففي الفصل الأول يبين المؤلف كيفية تشكل المجتمع الشيعي، وكيف ميّز نفسه عن غيره من المجتمعات والتيارات.. فهل كان هذا التمييز والتمايز سياسياً صرفاً؟ أم كان في دائرة الفقه والكلام أيضاً؟ هو يدعي أن هذا التمايز كان في البداية سياسياً صرفاً، ثم أخذ بالتدرج حتى تحوّل إلى مدرسة قائمة بحدّ ذاتها... وبخصوص تعاليم الإمامة وتكامل مفهوم الإمامة يشير المؤلف إلى أن الإمامة بدءاً كانت عبارة عن مفهوم سياسي واجتماعي، ثم تبدّلت إلى مفهوم علمي ومعرفي. ثم إن المؤلف في الفصل الثاني يعكف على دراسة التيارات المختلفة، مثل تيار الغلاة والمقصرة وتيار الاعتدال والوسطية.

وبحثه الآخر في الفصل الثالث: الأزمة الفكرية والعقائدية لدى الشيعة بعد بداية عصر غيبة الإمام الثاني عشر عليه السلام والدور الذي قام به علماء الشيعة في صيانة الشيعة في خضم هذه الأزمة.

ثم إن المؤلف في الفصل الرابع اهتم بعرض الآراء الكلامية الصادرة عن ابن قبة الرازي ومساغيه في الرد على شبهات الزيدية في مسألة غيبة صاحب الأمر عجل الله فرجه.. وعموماً فإن ادعاءاته تنصب في أن المدرسة الشيعية عبارة عن مجموعة تعاليم عقائدية

ظهرت وتكوّنت من ثلاث نسخ - أو ثلاث مرّات - عبر التاريخ:

* نسخة الغلاة التي ترى مقامات فوق بشرية للأئمة عليهم السلام.

* نسخة ترى في الأئمة عليهم السلام مجرد علماء دينيين.

* نسخة العوام القائلة بعصمة الأئمة ووجود النصّ عليهم.

أما من حيث العرض والأسلوب، فإن المؤلف حرص على انتهاج طريقة الرجوع إلى نصّ الحديث والأسئلة التي كانت تطرح ضمن الأجواء الفكرية - الثقافية في أيام الأئمة عليهم السلام، ثم استنباط الرأي منها.. مضافاً إلى سبر أغوار تلك الفترات التي كان الشيعة يفكرون فيها.. أو: طبيعة إجابة الإمام المعصوم الناطقة إلى طبيعة التيار الفكري أو السياسي..



١٢٧

وعلى هذا؛ فإن المؤلف لم يتقيد بقيود النظرة الرجالية والدراية في مواجهة الحديث والنصّ.. وإنما كان يتأمل النصّ من الوجهة التاريخية.. مضافاً إلى تمتّعه بقرارة رجالية ومقارنة النسخ وحتى تحليلات فقه الحديث.. والمهمّ هو أن مساعيه كانت متفاوتة عن سائر الكتب الخاصة بتاريخ التشيع وعقائد الشيعة الأخرى.

ونحن في كل قسم نبين خلاصة عن الموارد المعروضة ضمن قالب تقرير عن كلّ فصل. ثم نعمل إلى التحقيق في المصادر والمستندات التي انتفع منها المؤلف في كل تقرير. ثم ننهي إلى الحكم على استنتاجات المؤلف في كلّ مورد^١.

التحقيق في مقدّمة المؤلف:

يستنتج من المقدمة التي وضعها المؤلف على هذا الكتاب عدة نقاط أصليّة:

١- النواة الأصلية للتشيع؛ هي الإيمان والاعتقاد بالمرجعية العلميّة لأهل البيت عليهم السلام وأحقّيّة أمير المؤمنين وأبنائه عليهم السلام في الإمامة والزعامة. وإنّ قضية التشيع - من وجهة

١. تلزم الإشارة هنا إلى أن إحدى الامتيازات المهمة للكتاب، هي أن المؤلف المحترم ولدى عرضه الوثائق والمستندات في الهواشي يوفر إمكانية التقييم والاستنتاجات، رغم أنه يبدو أن كثرة الإكالات يدفع بالقراء إلى القول بصحة مطالب الكتاب أو يثير فيهم الرعب والهلع..

نظرهم - ليست مسألة الحكم والسلطة فحسب، وإنما هي قيادة جميع جوانب المجتمع الديني، وأن المرجعية العلمية خاصة بالأئمة عليهم السلام.

٢- إمامة الأئمة في نظر الشيعة تثبت عن طريق النص، وإن أهم سند في إمامة الإمام كونه منصوباً عليه.

٣- الميراث الأصل والمعتبر الذي وقع في أيدينا من أئمة الشيعة؛ ما تضمنته كتب الحديث القديمة، وليس ثم شيء لم ينقل فيها.

٤- لدى فهم الميراث الروائي: لا يمكن الادعاء بأن أصحاب الأئمة عليهم السلام كانوا أكثر فهماً منا.

٥- أن المحدثين الأوائل قد خلطوا بين الروايات الأصلية والموضوعة، ولم يتمكنوا من التفكيك بين الصحيح من الروايات وغير الصحيح، بداعي عدم التعرّف أو التقعيد أو مناورات الوضّاعين للنصوص ومكرهم..

إنّ هذه المباني يمكن استخراجها من مقدّمة الكتاب، وإنّه كان من الأجدي للمؤلف المحترم وقبل الولوج في البحث أن يقدّم تقييمه النقدي للمتون والمصادر التي اعتمدها في هذا الكتاب. لا سيّما وأنه لم يقل بعدم قبوله أيّ حديث في (الكافي) الشريف، أي أنه لم يبيّن أيّ رواية غير صحيحة - برأيه - من حيث الانتساب إلى الإمام، وأيّها من وضع الراوي، بل ولم مصرّح بمعيّاره في قبول انتساب الروايات.. أو لم يحدّد رأيه في الفرق بين كتاب (المحاسن) وبين كتاب (الكافي) أو الفرق بين النجاشي والكشي.. علماً أنه قد انتفع من جميع هذه المصادر.. ولأنّه ادّعى بأنّ المحدثين لم يفكّكوا بين الأحاديث والروايات الأصلية وبين المتون الموضوعة، فقد كان عليه تحديد طريقة الانتفاع من هذه المصادر.. والمؤسف أنّ هذا البحث قد خلت منه مقدمته.

وهو يشير في المقدمة إلى مسألة أخرى، وهي وجود مدرستين عقائديتين في رحلة الغيبة الصغرى ومطلع الغيبة الكبرى لدى الشيعة.. مدرسة قم، ومدرسة بغداد. وإنّ مصداق الافتراق بين هاتين المدرستين؛ عبارة عن كتابين.. الأول: (الاعتقادات) للشيخ

الصدوق في مدرسة قم. والثاني: (تصحيح الاعتقاد) للشيخ المفيد من مدرسة بغداد.

وقد ضرب المؤلف المحترم لهذا الموضوع مثالين:

فالشيخ المفيد لم يقبل الرواية القائلة: «ما منّا إلا مسموم أو مقتول» التي نقلها الشيخ الصدوق. كما ردّ - المفيد - الرواية القائلة: «جعلت أجره مودّتهم»

وهذان الموردان قد عدّهما المؤلف عنواناً ونموذجاً للاختلاف بين مدرستي قم وبغداد.. ولكنها بحاجة إلى إيضاح بما أدناه من الشرح: قد قدّم الشيخ الصدوق بحث الغلو وقال: أحد معتقدات الغلاة يظهر في قولهم إنّ الأئمة لا يموتون. ثم أجاب بأنهم مخطئون في هذا، وإنّا نعتقد بأنّ النبي والأئمة صلوات الله عليهم أجمعين يموتون. ويؤيد هذا الاعتقاد ذات عبارة قول المعصوم عليه السلام: «ما منّا إلا مسموم أو مقتول». والحقيقة هي أنّ ما أكّده الصدوق ينفي القول بعدم موت الأئمة عليه السلام؛ فيما المرحوم المفيد لم يقبل هذه الرواية، ولم يعد النسبة القطعية فيها لهم عليه السلام غير قابلة للإثبات.. ولكنه في الوقت نفسه قبل نفي الاعتقاد بعدم موت الأئمة عليه السلام.

وعليه؛ فإن هذا المطلب لا يرسم الاختلاف في العقيدة بالدقة المطلوبة.. وذلك أن بحث الصدوق متوجّه إلى أمر آخر، وهو لا يصّر على تأكيد هذه الرواية.. وإنما اختلافها في قبول أو عدم قبول حديث من الأحاديث.

والقضية الأخرى؛ أنّ الصدوق يقول بأنّ أجر النبي ﷺ على رسالته مودة أهل بيته عليه السلام نظراً إلى الآية القرآنية المعروفة بهذا الصدد. فيما المفيد ذهب إلى حاجة هذه العبارة إلى التوضيح. فالأجر يعطي من جهة الله تعالى دون الناس. فيكون معنى الآية الشريفة أنّه ﷺ سيأخذ أجره على تبليغ رسالته من الله تعالى، ولكّنه في الوقت ذاته يريد من الناس أن يؤدّوا أهل بيته، بمعنى أنّ عبارة «إلا المودّة في القربى» عبارة عن استثناء منقطع، إذ النبي الأكرم ﷺ قال بأنّه لا يريد شيئاً غير المودّة لأهل البيت عليه السلام.. وهذا - طبعاً - ليس هو أجر النبي..

والتصور البادي هو أنّ بين هاتين المدرستين اختلافات عقائدية أساسية، والحال أنّ عمدة مناقشات المفيد في هذا الحدّ

تحقيق في الفصل الأوّل:

كان الفصل الأوّل لهذا الكتاب بعنوان «الحقوق والمسؤوليات» وقد اختصّ بكيفية تشكّل وتكامل مفهوم الإمامة في الأبعاد السياسية والاجتماعية.. ويمكن وصفه بكونه قرارة موجزة لتأريخ التشيع في البدء وحتى مرحلة الغيبة الكبرى. وقد ادّعى المؤلف - بادئ ذي بدء - بأنّه بعد وفاة النبي الأكرم ﷺ كان ثمّ ثلاثة تيارات سعت إلى إحراز منصب الخلافة: الأنصار، وقريش، ومؤيدو أهل البيت ﷺ.. ولكن في النهاية تمكّنت قريش من نصب أحد المعمرين والمقدّمين من قبلها خليفة وأجلسته على مسند السلطة والرئاسة..

المسألة الأولى: نعلم أنّ النبي ﷺ قد أعلن علماً في غدير خم بأمر من الله اميراً للمؤمنين وخليفة وإماماً بعده.. كما نعلم أنّ جماعة - في طريق الرجوع إلى المدينة - قد نفّذت محاولة اغتيال لشخص النبي صلوات الله عليه وآله.. وقد وردت تفاصيل هذه العملية الآثمة في مصادر أهل السنة، ومن جملة ذلك كتاب (المحلّي) لابن حزم في مجلده الحادي عشر، كما أن سند هذه الرواية كان مطابقاً لموازين صحّة الحديث عندهم، فهو إذن نصّ صريح صحيح..

وقبيل استشهاد رسول الله ﷺ، وقبل دفنه تمّ انتخاب الخليفة.

أما القارى للكتاب؛ وبقراءته للعبارات السابقة والتالية لتفاصيل هذا الموضوع سيصوّر بأنّ ثمّ مجلس شورى قد انعقد بحضور جميع الأصحاب وزعماء القبائل، وأنّ كلّ تيار من تلكم التيارات المذكورة أعلاه قد أعلن ترشيحه من أراد ودعا إلى بيعته.. وأنّه بعد سلسلة من النقاشات والحوارات وعمليات التحقيق والتأكّد والاستماع إلى كلمات وآراء الموافقين والمخالفين.. جرت عملية انتزاع واستفتاء.. حتى انتهى الأمر إلى اختيار أحد كبار السنّ من الصحابة لمنصب الخلافة والحكم..

ولكن ينبغي القول هنا: إنّ أحداً من مؤيدي أهل البيت عليه السلام لم يكن حاضراً في الموضوع الذي تمت فيه البيعة (السقيفة، سقيفة بني ساعدة) بل إنّ مجلساً عاماً شاملاً لم تشهده تلك السقيفة ولم يكن ثمّ حوار واستفتاء جرى فيه بحث جدارة أهل البيت عليه السلام في الخلافة والزعامة..

المسألة الثانية: إن استعمال كلمة (المعمر) هنا أمر غير صحيح بالمرّة، وذلك أنّ الخليفة الأول لم يدع هذا الادّعاء لنفسه، بل إنّ جماعة قالوا بلزوم استخلاف العباس؛ عمّ النبي صلى الله عليه وآله لكونه الأكبر سنّاً، مع أنّ المؤلّف لم يشر بهذا الصدد إلى مرجع تاريخي أو روائي، ولكن زعمه هذا يطابق قول أحد أهمّ مصادر الكتاب أي كتاب ويلفرد ماد لونغ، المستشرق المعروف.. إذ له كتاب بعنوان: (خليفة محمد) صلى الله عليه وآله، وقد تناول فيه - من وجهة نظره طبعاً - الوقائع التاريخية التي أعقبت استشهاد النبي الأكرم صلوات الله عليه وآله، واستعرض فيه مختلف النظريات والآراء في مسألة الخلافة.. وقد صرّح الكاتب المستشرق هذا في كتابه بأنّه يرفض عقيدة الشيعة القائلة بوجود، أو لزوم وجود نصّ قرآني ونبويّ في تعيين وتنصيب الخليفة، ولكنّه في الوقت نفسه قال بأنّ أمير المؤمنين عليّاً عليه السلام كان - في تلك الظروف التاريخية - الأجدر في غيره بمنصب الخلافة..

وفي السرد التالي لما ذكر، يصرّح المؤلّف أنّ التيار الشيعي وإلى نهاية القرن الأول كان يعرف بمجرد كونه جماعة عاملة ومضادّة للسلطة الحاكمة.. وأنّ مؤيدي أهل البيت عليه السلام كانوا يعتبرون كل إمام من أئمتهم القائل القانوني للمجتمع المسلم.. حتى انتهى بهم الأمر إلى الاستقلال الفقهي والعقائدي عن السواد الأعظم للمسلمين. وبعبارة أخرى؛ كان مبدأ ومسار اختلاف وتباين الشيعة عن المسلمين عموماً يكمن في الموقف من السلطة والخلافة.. فيما لم يكن - خلال القرن الأوّل - ثمّ اختلاف بينهم وبين سائر المسلمين في شتّى المسائل، مثل الاعتقادات والأحكام الفقهية وتفسير القرآن.. بل - على حدّ زعم المؤلّف - إنّ الشيعة كانوا يعملون بذات الأحكام الفقهية التي تنادي بها مدرسة الصحابة والخلافة...

ولكن هذا المدّعى من جانب المؤلّف بحاجة إلى تفصيل..

إنّ مفهوم الخلافة - لاسيّما في صدر الإسلام - وسواء في وجهة النظر الشيعية أو وجهة نظر أهل السنة، لم يكن أبداً بمعنى الحكومة الظاهرية والسلطة الدينيّة الصّرفة.. وإن كانت القرون التالية - وبالأخصّ في العهد العباسي - قد جرى فيها التفكيك بين مقام الخلافة ومقام الافتاء والقضاء.. ولكن بعد استشهاد الرسول الأعظم ﷺ، فقد كان الحاكم بمعنى الخليفة للنبي المتوفّى بجميع الشؤون باستثناء تلقي الوحي. فالخليفة بزعمهم، فضلاً عن التصدي للحكم، لابد أن يكون المتزعم للناس في أمور الدين وبيان العقائد وتفسير القرآن - رغم جهلهم المدقع به - وإقائه الحدود وتنفيذ الأحكام الإسلامية، لابد أن يكون هو المتصدّي لكلّ ذلك، وأنّ على الناس إطاعته والتسليم له.. كما كان كلّ ذلك لمقام النبوة المحمدية.. بل وأكثر...

وهذا المطلب يتضح - وبالنظر إلى اختلاف الأصحاب في زمان أبي بكر - كما هو اختلافهم على منصب الرئاسة، بل واختلافهم فيما يرتبط بتنفيذ الأحكام بالشكل الصحيح.. وقد نقلت مصاديق هذه الحقيقة المريرة في قضية حروب ما يسمى بالردة وقتل الصحابي الجليل مالك بن نويرة..

ولو كانت الاختلافات محصورة في قضية الرئاسة فحسب، فلم منعوا أو لم يرحبوا بجمع القرآن الكريم من قبل أمير المؤمنين عليه السلام، وقد كان فيه بيان كل شيء؟.. كما أنّ التأريخ نقل تفاصيل الاختلافات العميقة والشديدة بين عثمان وجملة من الصحابة المقدّمين مثل عبدالله بن مسعود وعمار بن ياسر وأبي ذر الغفاري فيما يرتبط بالعدالة وجمع القرآن وتنفيذ الأحكام النبوية الواضحة.. أو مثلاً؛ ما يرتبط بولاية معاوية بن أبي سفيان على الشام.. إذ ورد في (تاريخ الطبري) أنّه لما جاء معاوية إلى المدينة سأل الناس عن أيّ يد كان يتختم فيها النبي ﷺ، فلمّا سمع الجواب، وأنّها كانت اليد اليمنى، أمر بالتختم في اليد اليسرى. وكذا لمّا سمع من الناس أنّ النبي كان يجهر بالبسملة في الصلاة، أمر بالإخفات في قراءتها^١.

١. يراجع في ذلك: تفسير الرازي وبحثه في قرارة البسملة في سورة الفاتحة عند الصلاة

فهذه شواهد تاريخية بسيطة جداً بخصوص القرن الأول.. فكان مقام الخلافة ليس مجرد مقام سياسي، وأن الاختلافات بخصوص الخلافة لم يكن نابعاً من مجرد الوصول إلى السلطة..

والمؤلف لإثبات مدّعه في أنّ الشيعة كانوا في البدء لا يمثلون مدرسة عقائدية منظّمة.. وأنهم في مطلع القرن الثاني قد تدرّجوا - كما هي سائر المدارس الفقهية - حتى صاروا مدرسة قانونية متميزة.. أشار إلى روايتين عن الإمام الصادق عليه السلام متشابهتين في المضمون.. أخرجهما عن (رجال الكشي) و(تفسير العياشي):

«كانت الشيعة قبل أن يكون أبوجعفر؛ وهم لا يغرفون مناسك حجّهم ولا حلالهم ولا حرامهم، حتى كان أبوجعفر، فحجّ لهم وبيّن مناسك حجّهم وحلالهم، حتى استغنوا عن الناس وصار الناس يتعلّمون منهم بعد ما كانوا يتعلمون في الناس»^١

وهكذا استنتج المؤلف بأن مدرسة التشيع قد امتازت عن المدارس الأخرى في عهد إمامهم الباقر عليه السلام باعتبارها مدرسة قانونية وفقهية ممتازة ومستقلة.

فنقول: لتحليل التاريخ ينبغي دراسة ظروف كل مرحلة وتحولاتها، ثم الخروج بنظرية قائمة على أساس مجموعة المعطيات والشواهد المتقنة الجديرة بالدفاع عنها. وفي هذه الرواية التي استشهد بها المؤلف أكّد الإمام الصادق عليه السلام فيها أهمية معرفة الإمام لتحقيق المعرفة الدينية، أو: معرفة الدين.. وأشار إلى مسار الأمة التاريخي بعد استشهاد النبي الأكرم صلى الله عليه وآله.

وقد ورد في (تاريخ الطبري) أنّه منذ عهد معاوية صارت أحوال الشيعة إلى ضيق وعسريوماً بعد يوم، حتى أنّ السلطات الغاشمة كانت تقتلهم تحت أيّ طائلة وتزيحهم عن طريقها.. واستمرّ هذا الحال بعد فاجعة كربلاء وعهد إمامة الإمام السجاد عليه السلام، بل إنّ عقد الشيعة قد انفرط بعد واقعة الطفّ الاليمة، إذ سلبت حرّية الحركة من الأئمة وأصحابهم إلى حدّ بعيد، فلم يتسنّ لهم بيان المعارف وأحكام الاسلام وعقد مجالس

١. انظر مقال «أصحاب أبي» للأستاذ علي رضا الحسيني الشيرازي، مجلة سفينة، العدد \$\$\$، ص \$\$\$

الدرس، بل إنّ أكثر الشيعة كانوا عاجزين عن رؤية الإمام عليه السلام والوصول إليه.. ولذا؛ قد كانوا مضطّرين إلى تلقي الأحكام عن غيره.. وعبارة الإمام الصادق عليه السلام ناظرة إلى هذا الموضوع، كما ورد التصريح في أنّ الشيعة كانوا لا يدرون ما الأحكام، كما كانوا مجبرين على سؤال الأغيار..

ولكن في عهد الإمام الباقر عليه السلام بدأت مرحلة التمايز عن الأغيار من قبل الشيعة فيما يرتبط بتلقي الأحكام والعمل بها.. وفي الحقيقة لم يكن من المقرر أن يأخذ الشيعة أحكامهم وجملة تعاليم عن أبي حنيفة مثلاً.. والإمام يقول: «لا يعرفون»، لا أن نقول: تعلموا ممّا فيما بعد واعملوا كذا وكذا.. وعليه؛ وبالنظر إلى الظروف التاريخية؛ فلا يمكن الاستنباط في هذه الرواية أن التشييع إلى نهاية القرن الأول كان مجرد حركة سياسية، وأنها تبدلت في عهد الإمام الباقر عليه السلام إلى كيان ومدرسة مستقلة.

وبهذا الصدد؛ يشير المؤلف إلى مرجعين:

أحدهما: كتاب هشام بن عبد الملك؛ الحاكم الأمويّ إلى واليه في المدينة، وقد نقله الطبري في (تاريخه).

والآخر: رسالة الحسن بن محمد بن الحنفية بخصوص الإرجاء.

والسؤال هو: ألم يكن تحت يد المؤلف غير هذين المرجعين لتعريف الشيعة في القرن الأول كمجموعة مطالب عن الشيعة الأوائل في مقام الاحتجاج مع المخالفين؟ ويلزم هنا الإدلاء بإيضاحات بخصوص المرجع الثاني. فقد كان الحسن بن محمد بن الحنفية إماماً في أعين وعقيدة الفرقة الكيسانية.. وهو - على الظاهر - كتب هذه الرسالة بعد انكسار ثورة المختار وعودة الأمويين إلى حكم العراق، وأعلن انضمامه وبيعته للوالي الأموي، ثم إنه تبرأ من الشيعة، وقبل العقيدة القائلة بتقدم أبي بكر وعمر على الإمام علي عليه السلام، وعدّ ذلك «إرجاء» وهو التأخير.. بمعنى أن «رسالة الإرجاء» قضت بالقول إنّ الله تعالى أخّر وأرجأ خلافة أمير المؤمنين عليه السلام مع اليقين بأنه عليه السلام أفضل منهما.. وأنه سبحانه جعل خلافته بعد خلافة أبي بكر وعمر وعثمان.. وهذه الرسالة بشكل عامّة

استهدفت ردّ عقيدة الشيعة القائلة بالنصّ الإلهي والنبوي على إمامة وخلافة الأئمة.. ولقد عرف أتباع هذه العقيدة - وعلى لسان روايات المعصومين عليه السلام - بالمرجئة، أي: الذين قالوا بتأخّر وتأخير الخلافة عن أمير المؤمنين عليه السلام..

ولقد صارت المرجئة - رجالاً وعقيدة - بمثابة تيار في مواجهة الشيعة.. وعليه؛ فهؤلاء المرجئة مختلفون متفاوتون عن تلك الفرقة الأخرى التي عُرفت بالمرجئة فيما بعد. وقد شرح هذا المعنى أبو حاتم الرازي في كتابه (الزينة) إذ قال: «والمرجئة هو لقب قد لزم كلّ من فضّل أبابكر وعمر على علي بن أبي طالب عليه السلام كما أن التشيع لزم كل من فضّل علياً عليه السلام على أبي بكر وعمر..».

وفي كتاب (الكافي) عن الإمام الصادق عليه السلام أنه قال:
«بَادِرُوا أَوْلَادَكُمْ بِالْحَدِيثِ قَبْلَ أَنْ يَسْبِقَكُمْ إِلَيْهِمُ الْمُرْجِئَةُ»^١.

والمراد من هؤلاء المرجئة هذه الفرقة..

وهنا؛ ينبغي التوجّه بالسؤال إلى المؤلف فنقول: ألم يكن بيدك لتعريف الشيعة في القرن الأول مصدراً أفضل من رسالة الحاكم الأموي، أو رسالة أحد معارضي الشيعة، وهو الحسن بن محمد بن الحنفية؟ والحاكم الأموي في كتابه إلى والي المدينة كتب أنّ أهل الكوفة يحبون أهل البيت عليه السلام ويتبرؤون من أعدائهم وقد أجلسوهم في غير موضعهم، وفرّقوا جماعة المسلمين.. فهل هذا هو كل تعريف الشيعة في القرن الهجري الأول؟

فهل أنّ الأحاديث وروايات وخطب الأئمة عليهم السلام واحتجاجات الشيعة غير كافية في تعريف الشيعة في القرن الأول؟

يفهم من كلام المؤلف أنه في عهد الإمامين الباقر والصادق عليهما السلام عُرف التشيع باعتباره مدرسة سياسية وفقهية وعقائدية مستقلة شيئاً فشيئاً. وطبعاً ثمّ الكثير في الشيعة كانوا متحلّقين حول الإمام الباقر عليه السلام، مع أنّهم لم يكونوا يعرفون مفهوم الإمامة بالصورة الواقعية، وهم لم يكونوا يعدّونه إماماً معصوماً عليه، ولكن على أيّ حال؛ كانوا

١. الكافي ج ٦ ص ٤٧ ط. الإسلامية

يعتبرون الخلافة حقاً لآل الرسول ﷺ، ويعتدون الإمام الباقر عليه السلام كبير أهل هذا البيت، وكان هذا المفهوم عن التشيع شائعاً في تلك الحقبة..

وهنا ينبغي الإيضاح بأن مصطلح وعنوان (الفرد الشيعي) لدى الشيعة إنما يطلق على المؤمن والقائل بالنص على إمامة أمير المؤمنين عليه السلام.. فهم أتباع النص أساساً وقد تكلم الدكتور المدرسي عن عقيدة النص..

وفي (تاريخ الطبري) عدّ الشيعة - ضمن ثورة التوابين وسليمان بن صرد الخزاعي - باعتبارهم القائلين بالنص وحقانية أهل البيت عليه السلام في الخلافة. ولهذا؛ قد التحق بالمختار جماعة قليلة في بداية الأمر؛ لأنّ المختار كان قائلاً بخلافة محمد بن الحنفية، ولكن الشيعة التحقوا بسليمان بن صرد الخزاعي. وطبعاً؛ ما هو وارد في كتب السنّة وصف كلّ محبّ لأهل البيت عليه السلام بكونه شيعياً، فيما القائل بالنص بعد شيعياً مغالياً أو رافضياً. أمّا في كتب الشيعة الرجالية، فإنّ المراد من الشيعة هم القائلون بالنص على الإمامة والعصمة للأئمة عليه السلام.. ومعلوم أنّهم سلام الله عليهم كان لهم تلامذة يعدّونهم مجرد علماء.. مثل أبي حنيفة وأبي البحتري ووهب بن وهب.. فيلزم التفكيك بين أصحاب الأئمة وبين تلامذتهم. وإذا ما راجعنا كتب الرجال وكذا عقائد أصحاب الأئمة، وجدنا أن أكثرية الشيعة أو جميعهم قائلون بالنص على إمامتهم وعصمتهم وحجّية أقوالهم..

وأسماء الجماعات الشيعية الأولى - التي استطاعت الانضمام الي الإمام في عهد الإمام الباقر عليه السلام - كما هم مذكورون في كتب التاريخ والرجال، وأكثرهم شهرة، أسرة آل أعين وكبيرهم؛ الراوي والفقيه والولي الصالح زرارة بن أعين.. وقد أُلّف في احوالهم رسالة من قبل أحد أحفاد زرارة في القرن الثالث الهجري، واسمه: أبوغالب الزراري، وهو من مشايخ المحدث الكليني رضوان الله عليه. إذ كتب في مطلع رسالته: «إنا أهل بيت أكرمنا الله جلّ وعزّ بمتّنا علينا بدينه واختصّنا بصحبة أوليائه وحججه على خلقه»، ثم ذكر أعضاء أسرته فرداً فرداً ممّن كان ملتحقاً في ركاب خدمة الأئمة المعصومين عليه السلام.. ونلاحظ هنا أنّه - الكتاب الزراري - لم يورد مصطلح المحبّة هنا، وإنّما ذكر الأئمة عليه السلام باعتبارهم حجج الله تعالى على خلقه..

ثم إن الشيعة لو أنهم تحلقوا حول الأئمة لأنهم من ذرية رسول الله ﷺ وأخذوا العلم عنهم، فلم لم يتبعوا ويشايعوا أولاد الإمام الحسن المجتبي عليه السلام؟ فهؤلاء أيضاً كانوا ذرية النبي صلوات الله عليه وآله.. حتى أن شخصاً مثل عبد الله المحض الذي لا يتصل بالنبي وبعلي وفاطمة صلوات الله عليهم بغير الهاشمي.. وعلى هذا، فإنه لا بد من وجود النص الذي دفع بالشيعة إلى التعلق حول شعبة خاصة من شعب الذرية النبوية الطيبة..

والمؤلف في الفصل الثاني من الكتاب وبلاستناد إلى رواية صار يكرر هذا المدعى؛ ونحن ننقل ادعاءه هذا هنا.. فقد أشار في المتن إلى أن جماعة من أصحاب الأئمة وضمن إيمانهم بأنهم خلفاء وأوصياء النبي ﷺ بالحق، وأنهم مفترضو الطاعة، إلا أنهم كانوا يذهبون إلى أن هؤلاء الأئمة عبارة عن علماء أبرار، دون أن ينسبوا إليهم صفات أعلى في صفات البشر العاديين، مثل علم الغيب..

ولدى الرد على هذا المدعى نقول:

أولاً: إذا ما حققنا في كتب الرجال والسير، وجدنا هذا التعبير الذي يفكر عبره كثير من الأصحاب، أمراً خاطئاً.. فكتاب (رجال الكشي) الذي جمع كل ما نقل عن أصحاب الأئمة عليهم السلام إلا أنه لم يصدر الحكم في ذلك.

ثانياً: هو قد استشهد - كدليل على هذا المدعى - بعبد الله بن أبي يعفور باعتباره أهم فرد والأكثر احتراماً من بين هذه الجماعة.. وأشار إلى المناظرة التي حصلت بينه وبين المعلّي بن خنيس، تلميذ وخادم الإمام الصادق عليه السلام، وقال: إن المعلّي كان يجعل الأئمة في مصاف الأنبياء، ولكن الإمام أيد رأي عبد الله.. ولتوضيح المطلب نورد تمام المطلب هنا..

«تداراً ابن أبي يعفور والمعلّي بن خنيس.. فقال ابن أبي يعفور: الأوصياء علماء أبرار أنقياد. وقال ابن خنيس: الأوصياء أنبياء. قال: فدخلا على أبي عبد الله عليه السلام قال: فلما استقرّ مجلسهما، قال: فبدأهما أبو عبد الله عليه السلام فقال: يا عبد الله! أبرأ ممن قال إنا أنبياء»^١.

فطبقاً لهذا النص، وجدنا طرفي المناظرة يعدّان الإمام الصادق عليه السلام (وصياً)

١. اختيار معرفة الرجال، الطوسي، مع تعليقات الميرداماد، ج ٢، ص ٥١٥

والاختلاف قد وقع في كونه (نبياً)، فيما ردّ الإمام القول بأن الأوصياء أنبياء.. وما يفهم في هذا النص هو:

أولاً: أنّ المؤلف قد أخطأ في نقل هذا النص.. إذ بدلاً من كلمة (الأئمة) كما هو الوارد في النص، أثبت كلمة (الأوصياء)، ومعلوم أنّ للوصيّ مفهومًا أخصّ من مفهوم الإمام، كما أنّ الوصيّ توحى بوجود نصّ عليه، وأنّ الوصيّ معيّن..

ثانياً: أنّ البحث بين المعلّى وعبدالله كان بخصوص المساواة والتقارن بين كون الوصيّ نبياً أو نبوة الأوصياء، دون الاتّصاف بعلم الغيب والعصمة والتمتّع بالنصّ.. والحقيقة هي أنّ موضوع المناظرة والمباراة كانت في هل أنّ أوصياء نبيّ الإسلام ﷺ مثل أوصياء بني إسرائيل، وهل أنّ له مقام النبوة أم لا.. كما أنّ ذات هذه الرواية تضمّنت اتّصاف أوصياء النبي عليه وعليهم الصلاة والسلام بعلم الغيب أيضاً.. إذ الراوي قال: هذان الشخصان قد تناظرا، فلما اجتمعا إلى الإمام الصادق عليه في مجلسه، تكلم الإمام وأعلمهما بأنّه عليه مطلع على مناظرتهم.. فما هو علم الغيب ياترى؟

والسؤال هنا هو: كيف تستي للمؤلف هنا أن يستنتج في الرواية بأنّ عبدالله بن أبي يعفور لم يكن مؤمناً بعلم الإمام بالغيب؟ كما أنّ المعلّى بن خنيس، ومع أنه كان في خدام الإمام الصادق عليه. ألا أنّه في الناحية العلمية كان ذا مقام رفيع (وللراغبين أن يرجعوا إلى سيرته المدوّنة في كتب الرجال والأعلام).

وكما تقدّم، فإنّ الاختلاف حصل بين صحابييين للأئمة عليهم في سريان مقام النبوة إلى الأئمة، ولطالما سئلوا عليهم عن ذلك وأشباهه.. كما أنّ الجوامع والمصادر الحديثية قد تضمّنت باباً تحت عنوان: «الفرق بين النبي والمحدّث».. وفيه ورد الجواب - في أكثر من رواية - عن سؤال أحد الأصحاب بخصوص الفرق بين الأئمة والأنبياء، ومن هم الأقرب إلى الله والأسمى لديه سبحانه وتعالى، وذلك باعتبار أنّ الأئمة عليهم محدّثون، وهم الذين يسمعون كلام الملائكة بشكل خاصّ، كما يوحى إلى النبي. وهنا كان البحث في هذا المطلب دون النصّ عليهم أو علمهم بالغيب.

وعلى هذا؛ ينبغي القول: إنّ استنتاج المؤلف قائم على أساس أنّ كثيراً من أصحاب الإمامين الباقر والصادق عليهما السلام لم يكونوا قائلين بعلم الأئمة بالغيب.. وأنّ هذا الاعتقاد كان رائجاً. ولعلّ منشأ هذا المدعى هو كتاب (تنقيح المقال) للمامقاني وكتاب (حقائق الإيمان) دون وجود سند محدّد على هذا المدعى.. مضافاً إلى التحقيقات المتأخرة، قد علم منها أنّ كتاب (حقائق الإيمان) ليس من مؤلفات الشهيد الثاني كما كان يُزعم، بل إنه كتب بيد أحد المؤلفين المتأخرين.. ومن هنا، فإنّ عبارة المؤلف «كثير من الشيعة» كان لهم هذا المعتقد - عدم علم الأئمة بالغيب - عبارة خاطئة، ولا يمكن تعميمها على الشيعة ككلّ.

البحث التالي، وطبقاً لما يورد مؤلف الكتاب: أنّ الشيعة كانوا في كلّ عصر يرجون أن يكون إمامهم هو الإمام القائم عجل الله فرجه الشريف، وأنّه هو الذي سيثور بوجه الحكام الطغاة ويرسي قواعد حكومة العدل العالمية. وأنّه كان الكثير في الشيعة يأملون في أن يكون الإمام الباقر (عليه السلام) هو الإمام الموعود، وأن ينهض بوجه الطغاة الظالمين..

ولكنه (عليه السلام) قد ردّ بالسلب على هذا الأمل، ممّا أدّى إلى وقوع الناس في الحيرة.. وذلك أنّهم كانوا يرون أنّ الإمام الحق في أهل البيت (عليه السلام)، وأنّه لا بدّ له من القيام لإحقاق الحق وإقامة العدل. وكذا جرى الادّعاء ذاته في عصر إمامة الإمام الصادق (عليه السلام)، بل وكان له وقع بين الشيعة أكثر مما سبق، حتى أنّ الكثير منهم اعتبر صمت الإمام بهذا الصدد فعلاً حراماً، فيما أظهر آخرون اليأس.. أمّا الإمام الصادق (عليه السلام) فقد حرّم على من ينتحل القول بإمامته ممارسة العمل المسلح.. والروايات الشريفة تشير إلى أنّه (عليه السلام) لم يكن يرغب أبداً بمناوأة الإمام الموعود، ولقد صرّح في الكثير من أقواله الشريفة بأنّه ليس هو الإمام القائم من آل محمد (عليه السلام).. وقد نقل شبيه هذا الموقف عن مولانا الإمام الكاظم (عليه السلام) ..

وقد انتهى المؤلف من خلال كلّ ذلك - امتناع الأئمة عن الثورة والعمل المسلح والمنع من مناوأة الإمام القائم المنتظر - هو طبيعة مفهوم الإمامة في أذهان الاتباع، وعلى هذا الأساس، قد عرّف الإمام شيئاً فشيئاً بأنّه الشخص المبين لأحكام والعقيدة

والمفسر للقرآن.. يلزمه لدى ذلك السعي إلى تأسيس حكومة وسلطة.

وأحد المصادر التي أرجع إليها المؤلف؛ رسالة الحسن بن محمد بن الحنفية، وهي ما أشرنا إليها سلفاً. إذ كان هدف صاحبها منها طرح نظرية (الإرجاء) إلى أتباعه بعد هزيمة ابن الزبير.. والعبارة التي استند إليها المؤلف في هذه الرسالة هي: «إن الشيعة يأملون بقيام دولة قبل حلول القيامة»، ولكن كيف استنتج المؤلف من هذه العبارة أنَّ الشيعة في كل عصريتوقعون من إمام عصرهم أن يؤسس تلك الدولة ويبسط العدل في العالم ويمحق الظلم والجور عن وجه الأرض؟..

ولكن لدى التحقيق في الروايات محط الاستناد، لا يُعثر فيها على ما أسماه المؤلف بالحيرة والته، كما ذهب المؤلف.. ولإيضاح هذا الموضوع.. نعود هنا إلى نقل بعض الروايات التي اعتمدها المؤلف.. لنرى مدى صحة ادعاء المؤلف واستنتاجه.. وفي الروايات ما ذكره البرقي في (المحاسن، ج ١، ص ١٧٣):

١- عن عبد الحميد الواسطي قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: أصلحك الله! والله لقد تركنا أسواقنا انتظاراً لهذا الأمر حتى أوشك الرجل منا يسأل في يديه، فقال: «يا عبد الحميد! أترى من حبس نفسه على الله؛ لا يجعل الله له مخرجاً؟ بلى والله ليجعلن الله له مخرجاً، رحم الله عبداً حبس نفسه علينا، رحم الله عبداً أحيا أمرنا» قال: فقلت: فإن مثَّ قبل أن أدرك القائم؟ فقال: «القائل منكم: إن أدركت القائم من آل محمد؛ نصرته، كالمقارع معه بسيفه، والشهيد معه له شهادتان».

قد أشر في هذه الرواية إلى أهميّة وثواب انتظار الفرج ولكن لم يقدح في الأذهان أنَّ القائم هو الإمام الباقر عليه السلام.. فكيف يفهم من صدر وذيل هذه الرواية قضية الحيرة؟

وليعلم أنَّ أصحاب الأئمة عليهم السلام لم يكونوا يقرؤوا جميع المطالب العقائدية من كتاب واحد، أو أنَّ أسماء الأئمة جميعاً كانت متاحة لكلهم.. وعليه؛ كانوا يطرحون على الأئمة أسئلة بخصوص زمان قيام القائم - عجل الله فرجه - وخصوصياته.. وهذا أمر لعمرى طبعي ومتوقع..

إنّ القضية الأصلية لكلّ شيعي معرفة إمام زمانه، ولم يكن لازماً أن يعرف الأئمة جميع أسماء الأئمة الاثني عشر.. فكان جمع من الشيعة لا يعرفون أنّ الإمام الباقر والإمام الصادق عليهما السلام ليسا القائم، ولم تكن هذه المسألة غير عادية.. كما أنّ الأفراد كانوا يقتنعون بإيضاحات الأئمة (عليه السلام)، بمعنى عدم اعتراضهم، أو أنّهم كانوا ينضمّون إلى فرق ضالّة بداعي عدم قيام وثورة هذا الإمام أو ذاك.. وهكذا يتبيّن خطأ عبارة التيه والحيرة ونسبتها إلى أصحاب الأئمة (عليه السلام).

٢- عن عبدالله بن عطاء عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: قلت له: إنّ شيعتك بالعراق كثيرة، والله! ما في أهل بيتك مثلك، فكيف لا تخرج؟ قال: فقال: «إي والله ما أنا بصاحبكم». قال: قلت له: فمن صاحبنا؟ قال: «انظروا من عمي على الناس ولادته...» (الكافي، ج ١، ص ٣٤٢، كمال الدين وتمام النعمة، ص ٣٢٥ - حيث ارجع إليه في ص ٣٥ من الكتاب).



في هذه الرواية أيضاً يسأل الراوي عن سبب عدم القيام، فيصرّح الإمام قائلاً بأنّه ليس القائم، وأنّ شروط القيام وظروفه غير متأتية ويؤكد على أن القائم هو الذي تعمى وتخفى على الناس ولادته.

ورواية أخرى وردت في كتاب (الكافي) الشريف في ج ٨، ص ٣٣١، واستند إليها المؤلف في الصفحة (٣٥) من الكتاب.. إذ قال المعلّى بن خنيس: ذهبت بكتاب عبدالسلام بن نعيم وسديروكتب غير واحد إلى أبي عبد الله (عليه السلام) حين ظهرت المسوّدّة قبل أن يظهر ولد العباس بأنّ قد قدرنا أن يؤول هذا الأمر اليك، فما ترى؟ قال: ف ضرب بالكتب الأرض، ثم قال: «أف أف! ما أنا لهؤلاء بإمام، أما يعلمون أنّه إنّما يقتل السفيناني؟» إذ أنكر (عليه السلام) في هذا النصّ زعامته لبني العباس..

وفي موضع آخر؛ يشير المؤلف إلى رواية قال فيها جماعة للإمام بأنه في المحرم عيه القعود.. وقد وردت هذه الرواية في (الكافي) الشريف في (ج ٢: ص ٢٤٢ و ٢٤٣) والراوي هو سديد الصيرفي.. إذ قال: دخلت وقلت: «والله ما يسعك القعود!» فسأله الإمام عن علّة

قوله هذا.. فقال: «لكثرة مواليك وشيعتك وانصارك». فبيّن الإمام عليه السلام بأن الظروف غير مؤاتية وأن الشيعة غير مستعدين للنهضة.. ثم قال عليه السلام: «والله يا سدير!.. لو كان لي شيعة بعدد هذه الجداء؛ ما وسعني القعود..» قال سدير: فعددتها؛ فإذا هي سبعة عشر..

وهكذا نجد الإمام عليه السلام يصّرّح في هذه الرواية بأن شيعته الصادقين المخلصين لا يزيد عددهم على عدد الشياه، وهو (١٧) شاة! فكيف يثور من لا يزيد عدد انصاره على (١٧) تابع مخلص؟!

وكذا ورد في (الكافي) [ج ١، ص ٥٣٦] حيث يسأل الراوي الإمام الباقر عن قائم أهل البيت صلوات الله عليهم، فيجيب الإمام قائلاً:

«كلنا قائم بأمر الله»

قلت: فأنت المهدي؟

فقال عليه السلام: «كلنا نهدي إلى الله...»

فقلت: فأنت الذي تقتل أعداء الله، ويعزّبك أولياء الله، ويظهر بك أولياء الله، ويظهر بك دين الله؟

فقال عليه السلام: «يا حكم! كيف أكون أنا وقد بلغت خمساً وأربعين سنة، وإن صاحب هذا الأمر أقرب عهداً باللبين مني وأخف على ظهر الدابة؟!»

منتهى الأمر أن أياً من هذه الروايات لم تتضمن علامة أو إشارة إلى أن الشيعة - بعد عدم قيام الإمام الصادق عليه السلام - قد أصيبوا بالحيرة والتيه.. بلى؛ إن في الطبيعي لشيعة ذلك العصر أن يتمنوا التعجيل في فرج آل محمد صلوات الله عليهم.. غير أن هذا التمني القلبي والوجداني والسؤال عن الوقت وكيفية حصول الفرج، أمران متفاوتان إلى حد كبير مع الشك والتيه فيما يرتبط بالإمامة وعدم قيام الإمام مع توفر الشروط والظروف الظاهرية.. وحصول الشك في إمامته.. كما حلا للمؤلف أن يصوّر الشيعة في ذلك العصر بهذه الصورة، والحال أن الرجوع إلى أصل الروايات يصوّر لنا صورة مختلفة عما سعى إليه المؤلف..

ثم إنَّ هذا المؤلف ادَّعى في كتابه أنَّ الإمام الصادق عليه السلام لم يكن راغباً في أن يسمَّيه الشيعة إماماً، وأنه كان يمتنع عن التدخُّل في كل حراكٍ سياسيٍّ.. فمثلاً، وجدنا الراوي - كما في كتاب (المحاسن ج ١، ص ٢٨٨-٢٨٩) - يعرض دينه ومعتقداته على الإمام عليه السلام، ثم يعدد أسماء الأئمة واحداً تلو الآخر حتى يبلغ اسم الإمام الصادق عليه السلام ثم يسأل: فأنت جعلت فداك؟ قال عليه السلام: «هذا الأمر يجري لآخرنا كما يجري لأولنا، ولمحمد وعلي فضلهما». قال: فأنت جعلت فداك؟ قال: «هذا الأمر يجري كما يجري الليل والنهار». قال: فأنت جعلت فداك؟ قال: «هذا الأمر يجري لما يجري حدّ الزاني والسارق». قال: فأنت جعلت فداك؟ قال: «القرآن نزل في أقوام وهي تجري في الناس إلى يوم القيامة» قال: فأنت جعلت فداك؟ أنت لتزيدني على أمر...



قد وجدنا الإمام الصادق عليه السلام يعرّف الأئمة واحداً واحداً إلى الإمام الباقر عليه السلام. ثم يجيب عن نفسه بشكل غير مباشر كما يظهر من الرواية، حيث لم تكن الظروف - ظروف التقية أو المداراة - بالبيان بصراحة، ولكنه في الوقت نفسه لم يصريح عليه السلام بالمخالفة. أو في (تفسير العياشي ج ١، ص ٣٢٧) حيث روي أنَّ عبد الله بن أبي يعفور رحمه الله عرض اعتقاداته على الإمام الصادق عليه السلام ثم سأله قائلاً: تقول رحمك الله على هذا الأمر؟ قال: فقال: «رحمك الله على هذا الأمر». وهنا يؤيد الإمام عليه السلام قول عبد الله بن أبي يعفور بصراحة، وهو القول المبني على إمامته..

وفي ذات الصفحة في الكتاب، أشار المؤلف إلى رواية (الكافي، ج ١، ص ١٨١) حيث تقدّم أحد أصحاب الإمام الصادق عليه السلام ويدعى ذريحاً، وعرض عقائده وذكر أسماء أئمة بالترتيب حتى وصل إليه فقال: قلت: ثم أنت جعلت فداك؟ - فأعدها عليه ثلاث مرات - فقال لي: «إني إنّما حدّثتك لتكون من شهداء الله تبارك وتعالى في أرضه». وهذا منه عليه السلام تقرير لقول الراوي دون مخالفة على إمامته.. وسياق الرواية يشير بصورة كاملة إلى قوله عليه السلام بأنّه هو الإمام..

ورواية أخرى استند إليها المؤلف (اختيار معرفة الرجال، الطوسي، مع تعليقات

السيد الداماد، ج ٢، ص ٥٦٥-٥٦٧) متعلّقة بفترة استشهاد الإمام الصادق عليه السلام. إذ نقل هشام بن سالم أنّ الناس اجتمعوا على عبدالله الأفتح. قال هشام: فذهبت إليه مع مؤمن الطاق وسألته مسائل، فعلمت أنّه ليس الإمام لأنّه لم يعرف الإجابات.

قال هشام: «فخرجنا من عنده ضلّالاً لاندري إلى أين نتوجّه أنا وأبوجعفر الأحول.. فقعدنا في بعض أزقة المدينة باكين حيارى لاندري إلى من نقصد وإلى من نتوجّه، نقول إلى المرجئة؟ إلى القدريّة؟ إلى الزيدية؟ إلى المعتزلة؟ إلى الخوارج؟» حتى لفت أحدهم نظرنا إلى بيت الإمام الكاظم عليه السلام.. فما أن دخلناه، قال لنا عليه السلام من دون أن نسأل: «... لا إلى المرجئة، ولا إلى القدريّة، ولا إلى الزيدية، ولا إلى الخوارج.. إليّ إليّ إليّ!!!».

ثم سأله هشام: أنت الإمام؟

فقال عليه السلام: «ما أقول ذلك!»

قال: قلت: جعلت فداك! عليك إمام؟

فقال عليه السلام: «لا...»

وهكذا اتّضح لهشام أنّه هو الإمام.. ثم سأله بالقول: جعلت فداك! شيعتك وشيعة أبيك ضلّال، فألقي إليهم وأدعوهم إليك، فقد أخذت عليّ بالكتمان؟! قال: «من أنست منهم رشداً؛ فألقي إليهم وخذ عليهم بالكتمان، فإن أذاعوا؛ فهو الذبح»، وأشار بيده إلى حلقه.

وهكذا كانت ظروف التقية والمداراة.. وقد أيقن الراوي بكونه عليه السلام هو الإمام..

وفي رواية أخرى، (اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج ٢، ص ٧٢٧-٧٢٨)، قال الراوي: دخل رجلان على الإمام الصادق عليه السلام وسألاه عمّا إذا كان من يدّعي بأنّه إمام مفترض الطاعة؟ فقال عليه السلام: «ما أعرف ذلك فينا». ثم سألاه: هل فيكم من يقول ذلك؟ فقال عليه السلام: «... ما أمرتهم بذلك ولا قلت لهم أن يقولوه»، ثم قال عليه السلام لنا: «أتعرفون الرجلين؟ قلنا:

نعم، هما رجلان من الزيدية، وهما يزعمان أنّ سيف رسول الله ﷺ عند عبدالله بن الحسن.. فقال: «كذبوا عليهم العنة الله..» ثلاث مرات...

وفي هذه الرواية أيضاً تتجسّد ظروف التقية واضحة إزاء ذينك الرجلين الزيديّ المذهب.. إذ بعد ذهابهما صرّح الإمام الصادق عليه السلام بإمامته وذكر بعض علائم الإمام.. وعين ما تقدم في الروايات أعلاه، قرّر الإمام الصادق عليه السلام بإمامته.. ولا نذكرها ميلاً للاختصار، مع أنّه نشاهد في روايات أخرى أنّه أمر عليه السلام أصحابه بكتمان سرّ الأئمة وحرّم نقل أقواله لجماعات محدّدة، إذ لا طاقة لهم على حملها..

ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: كيف استنتج المؤلف وعلى أساس هذه الروايات - التي اتّفقت في غالبها على إمامة الإمام الصادق عليه السلام بصراحة، باستثناء مورد أو موردين روعي فيها ظروف التقية - أنّ الإمام لم يرغب في تسميته إماماً، ممّا أدّى بجماعات شيعة إلى اعتناق مذهب الزيدية ومتابعة الحركات المنسوبة إلى أولاد الإمام الحسن المجتبي عليه السلام؟ وأين قد ذكر التاريخ هذا الاستنتاج؟ واين هم الشيعة الذي اعتنقوا الزيدية بعد علمهم بعدم قيام الإمام أو دعوته إلى حركة عسكرية؟

أقول: لعل بعض الأخبار تحدّث كذلك عن بعض الواقفية وذكرت أسماءهم، ولكن عن الانضمام إلى الحسينيين.. فلم يذكر شيء.. كما أنّ القول بظهور الإمام الحجة عليه السلام وقيامه بعد مقتل النفس الزكية بخمسة عشر يوماً لأعلاقة له بالسادات الحسينيين، بل هي رواية ذات صلة بعلائم الظهور.. والسادات الحسينيون أرادوا برفع شعار أو عنوان (النفس الزكية) أن يجمعوا الناس حول عبدالله بن الحسن.. هذا في الوقت الذي لم يشر المؤلف إلى وثيقة تؤكّد ميل الشيعة إلى النفس الزكية أبداً..